

بريطانيا والقضية الكردية من خلال المعاهدات الاستعمارية

(١٩١٦ - ١٩٢٣)

أ.م.د. محمد الطاهر بنادي

قسم العلوم الانسانية - جامعة بسكرة - الجمهورية الجزائرية

الملخص:

عمدت القوى الاستعمارية الأوروبية المختلفة بداية من القرن التاسع عشر الى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وإخضاعها لنفوذها السياسي والعسكري. ثم تقسيمها ونهب خيراتها ومواردها الطبيعية والبشرية من خلال تكالب استعماري غير مسبوق، قطع أوصالها والعمل على تجزئتها وتفتيتها. ولقد لعبت بريطانيا باعتبارها قوة استعمارية تقليدية غاشمة دورا مهما في عمليات التسوية التي استهدفت شعوبا وقوميات ومكونات عديدة في هذا الجزء من العالم دون مراعاة، تاريخها، حاضرها ومستقبلها. وتم ذلك بعد أن صيغت خارطة الشرق الأوسط من جديد، وذلك بتركيب دول ووحدات سياسية جديدة على حساب واقع وأحلام بعض شعوب المنطقة ومنها شعب كردستان، الذي وزع بين دول الجوار بتجاهل خصوصياته الدينية، اللغوية، والثقافية.

فكانت اتفاقية سايكس بيكو سازانوف السرية الاستعمارية في ١٩١٦م، والتي أبرمت بعد مفاوضات جرت بالقاهرة بين ممثلي كل من فرنسا، بريطانيا وروسيا القيصرية، والتي استمرت في مدينة بطرسبرغ الروسية. وقد لعبت فيها روسيا دور المشرف والضامن لهذه المؤامرة التي جزأت الهلال الخصيب، وبالتالي اقتسام تركمة الدولة العثمانية فكانت منطقة الكرد تحت طائلة هذه التسويات .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، وانعقاد مؤتمر الصلح ١٩١٩م. وقعت تركيا المنهزمة في الحرب لمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠م، والتي رغم توصياتها بضرورة إيجاد حل للمسألة الكردية وذلك عبر مراحل. لكن تركيا وقفت ضد مخرجاتها التي اعتبرها كمال اتاتورك بمثابة حكم بالإعدام على بلاده، معرقلا بذلك تنفيذ ما جاء فيها من نتائج. الأمر الذي زاد من معاناة

الكرد الذين تعقدت وضعيتهم وتراجع حلمهم في تحقيق استقلالهم، رغم محاولات مؤتمر لندن لعام ١٩٢١م إيجاد مخرج لذلك.

لقد ازدادت الضغوط التركية على الحلفاء بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، حيث همّشت تماما منطقة كردستان، بعدم تعرضها لقضية الشعب الكردي ووضعه. متنكرة بذلك لقضية الكرد العادلة التي تتحمل الدول الكبرى المسؤولية الأخلاقية فيما آل إليه وضعهم. ليبدأ فصل جديد من فصول الصراع مع إيران، تركيا، سوريا والعراق والذي ميزه التوتر، العنف وعدم الاستقرار.

الكلمات الدالة: سايكس بيكو، سفير، بريطانيا، تركيا، لوزان.

المقدمة:

الكرد هم من بين أعرق شعوب منطقة المشرق بشقيه الأوسط والأدنى، لعبوا دورا مفصليا في صياغة تاريخ المنطقة، ساهموا في تطور الدول وبناء الحضارات. اكتسبت قضيتهم أهمية بالغة في ترتيب مسار العلاقات الدولية، فهم شعب واجه ويواجه أنظمة ودولا ترفض مطالبه المشروعة في الحرية والاستقلال.

ومنذ بداية القرن ١٩ أعمدت القوى الاستعمارية الأوروبية المختلفة إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط واخضاعها لنفوذها السياسي، العسكري والاقتصادي، ثم تقسيمها ونهب خيراتها ومواردها الطبيعية والبشرية، من خلال تكالب استعماري غير مسبوق، قطع أوصالها وعمل على تجزئتها وتفتيتها.

ولقد لعبت بريطانيا باعتبارها قوة استعمارية تقليدية غاشمة دورا مهما في عمليات التسوية التي استهدفت شعوبا وقوميات ومكونات عديدة في هذا الجزء من العالم دون مراعاة تاريخها، حاضرها ومستقبلها. تم ذلك بعد أن صيغت خارطة الشرق الأوسط من جديد، وذلك بتركيب دول ووحدات سياسية جديدة على حساب واقع وأحلام بعض شعوب المنطقة ومنها شعب كردستان، الذي وزع بين دول الجوار بتجاهل خصوصياته الدينية، اللغوية والثقافية. فكانت اتفاقية سايكس بيكو سازانوف السرية الاستعمارية في ١٩١٦م، والتي أبرمت بعد مفاوضات جرت بالقاهرة بين ممثلي كل من فرنسا بريطانيا وروسيا القيصرية والتي استمرت في مدينة بطرسبرغ الروسية. وقد لعبت فيها روسيا دور المشرف والضامن لهذه المؤامرة التي جزأت الهلال الخصيب وبالتالي اقتسام تركة الدولة العثمانية، فكانت منطقة الكرد تحت طائلة هذه التسويات.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، وانعقاد مؤتمر الصلح ١٩١٩م، وقعت تركيا المنهزمة في الحرب معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م، والتي رغم توصياتها بضرورة إيجاد حل للمسألة الكردية وذلك عبر مراحل، لكن تركيا وقفت ضد مخرجاتها، التي اعتبرها كمال اتاتورك بمثابة حكم بالإعدام على بلاده. معرقلاً بذلك تنفيذ ما جاء فيها من نتائج، الأمر الذي زاد من معاناة الكرد الذين تعقدت وضعيتهم وتراجع حلمهم في تحقيق استقلالهم، رغم محاولات مؤتمر لندن لعام ١٩٢١م إيجاد مخرج لذلك .

لقد ازدادت الضغوط التركية على الحلفاء بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م. حيث تجاهلت تماماً منطقة كردستان، بعدم تعرضها لقضية الشعب الكردي ووضعه، متنكرة بذلك لقضية الكرد العادلة، التي تتحمل الدول الكبرى المسؤولية الأخلاقية فيما آل إليه وضعهم. ليبدأ فصل جديد من فصول الصراع مع إيران، تركيا، سوريا والعراق والذي ميزه التوتر، العنف وعدم الاستقرار.

تناولت إشكالية البحث التساؤلات التالية: من هم الكرد؟ وماهي قضيتهم؟ وكيف كانت مراحل تواجد بريطانيا في كردستان؟ وما الدور الذي لعبته في عملية التسويات الاستعمارية على حساب مستقبل القضية الكردية؟ وما انعكاسات ذلك إقليمياً ودولياً؟

وقد اقتضت خطة هذه الورقة البحثية تقسيمها إلى العناصر التالية:

مقدمة وثلاثة عناصر، حيث تناولنا في العنصر الأول لمحة تاريخية عن بلاد الكرد والمراحل التي مر بها الشعب الكردي، في حين عالجنا في العنصر الثاني: التواجد الاستعماري البريطاني في المنطقة وسياساته حتى عام ١٩١٤. بينما تعرضنا في العنصر الثالث إلى التسويات الاستعمارية التي كانت على حساب القضية الكردية، والتي مثلتها اتفاقية سايكس بيكو سارنوف عام ١٩١٦. مؤتمر الصلح عام ١٩١٩. معاهدة سيفر عام ١٩٢٠. مؤتمر لندن عام ١٩٢١، ثم معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وختمنها باستنتاج تضمن أهم ماتوصلنا إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة .

إن القضية الكردية في بلادنا العربية مازالت لم تحظ بالأهمية الكافية بسبب الغموض الذي صاحبها لدى الراي العام العربي، وذلك لنقص المعلومات الكافية حولها وإن وجدت فإنها تفتقر لجانب الموضوعية في الطرح، وهذا مادفعنا إلى الخوض في موضوع الكرد .

لقد إعتدنا على جملة من المصادر والمراجع لتوثيق الموضوع نذكر منها كتاب: من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥-١٩٢٣، لسعيد إسكندر بشير الذي أفادنا في معرفة أهمية موقع كردستان الجيوستراتيجي المتميز، باعتبارها بلداً

حبيسا يقع بين مجموعة دول، كما أفادنا أيضا في تتبع مراحل تطور القضية الكردية ودور بريطانيا المشبوه في رسم مسارها، وكيف حافظت على مصالحها فيها، كما ساعدنا في تناول مؤامراتها الإستعمارية. كتاب: الكرد دروب التاريخ الوعرة من تحرير: لقاء مكي والذي تضمن الكثير من المقالات، التي سلطت الضوء على الكرد ودورهم التاريخي، وجذور مشكلتهم وتطور فكرهم القومي، ونظرتهم للدولة العثمانية، وعلاقتهم بالقوى العالمية المختلفة.

كتاب: كوردستان والمسألة الكردية، لإسماعيل محمد حصاف والذي عالج مسألة تدخل بريطانيا وتواطئها خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

كتاب: معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط، لحسن وليدة والذي تعرض لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وخطورة ماجاء فيها من تفاهات عَقَدَت القضية الكردية، كما تناول مناورات كمال أتاتورك عليها.

كاميران عبد الصمد أحمد: كردستان في العهد العثماني، وقد تناول الصراع العثماني الإيراني على كردستان والتواجد البريطاني وممارساته في المنطقة، بالإضافة إلى أطروحة الدكتوراه: The British administration of South Kurdistan and local Responses 1918-1932-By: Hawkar Muheddin Jallil، والذي درس فيه إهتمامات بريطانيا ببلاد الرافدين، ودورها أثناء الحرب العالمية الأولى وإحتلالها لمدينة الموصل.

١. لمحة تاريخية عن كردستان:

اختلفت الروايات التاريخية حول أصول الكرد الحقيقية، فبعض المصادر ترجع انحدارهم من أصول هندوأورورية، فهم أحفاد الميديين الذين حلوا بالمنطقة بعد الهجرات التي عرفتها نواحي بحر قزوين، بعد سقوط الدولة الآشورية عام ٦١٢ ق.م، حيث أسس أسلاف الكرد الميديون دولتهم فيما بين القرنين السابع والسادس ق.م^(١)، والتي كانت معروفة قديما باسم كورد جيخ، وهي كلمة أرمينية والمقصود بها كردستان الأرميني^(٢).

إنه وبحلول عام ٢١هـ/٦٤٢م وأثناء فترة الفتوحات الإسلامية، إعتنق الكثير منهم الإسلام^(٣)، محتفظين في ظل الدولة الإسلامية وحضارتها بخصائصهم القومية واللغوية.

وقد مثلت أرضهم الجسر الرابط بين شعوب المنطقة المختلفة بامتدادها الجغرافي الواسع، حيث يقع معظمها في جنوب شرق تركيا، شمال غرب إيران، شمال سوريا، شمال العراق وجزء منها في أرمينيا وأذربيجان.^(٤)

من الناحية الفلكية تقع ما بين درجتي ٢٤° . ٤٠° شمالا وما بين ٣٨° . ٤٨° شرقا تمتد من الغرب إلى الشرق بطول ١٠٠٠ كم، ومن الجنوب نحو الشمال بطول يتراوح ما بين ٣٠٠ كم إلى ٥٠٠ كم، ويصل مجموع المساحة العامة حوالي ٤٥٠ ألف كم²، يقع نصفها تقريبا في الأراضي التركية و ١٥٠ ألف كم² في الأراضي الإيرانية، وما يقارب ٧٥ ألف كم² ضمن الأراضي العراقية، و ١٥ ألف كم² في الأراضي السورية^(٥). كما تذهب الدراسات الحديثة إلى أن عددهم يصل إلى ٢٥ مليون نسمة.

ما يلاحظ على هذه الإحصائيات هو افتقارها لجانب الموضوعية، حيث تغلب عليها الحسابات السياسية والهدف منها هو التقليل من القوة السكانية الكردية الهائلة في هذه الدول. في حين يرى الكرد بأن تعدادهم يتراوح ما بين ٣٦ إلى ٤٠ مليون نسمة^(٦).

تعود أصول لغتهم إلى لهجات متعددة بحسب المنطقة أهمها اللهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكثر من ٥٠٪ منهم، تستعمل في ميدان الكتابة والتعليم، اللهجة البادانية (البهذانية)، اللهجة السورانية، لهجة زازا، اللهجة اللورية وغيرها وكلها تكتب من اليمين إلى اليسار^(٧).

لقد لعب العامل الديني المذهبي دورا حاسما في المواجهة بين الدولتين العثمانية والصفوية، من خلال معركة جالديران ١٥١٤، بعد أن حاول كل طرف ضم منطقة كردستان إلى دولته، نظرا لمركزها الاقتصادي وغناها بالموارد الزراعية ودورها في المبادلات التجارية، وأهميتها العسكرية^(٨). ولأن المعركة لم تكن حاسمة بين الدولتين كان من بين نتائجها تقسيم جغرافية كردستان بين القوتين.

لقد وقعت الدولة العثمانية بعد هذه المعركة مع الكرد عام ١٥١٥ م اتفاقية نصت على اعترافها بسيادة الإمارات الكردية المستقلة والتي كانت قائمة قبل عام ١٥١٤ م وأن يبقى الحكم فيها وراثيا شريطة مساندتها للسلطان العثماني في حالة تعرضها للغزو أو للاعتداء، مقابل أن تدفع مقابلا ماليا سنويا يعكس ولاءها للدولة العثمانية، وأن تقف إلى صفها في معاركها ضد خصومها، وأن يذكر اسم السلطان مع الدعاء له في خطب الجمعة في حين تعترف الدولة العثمانية من جهتها بسلطات الكرد على مناطقهم^(٩).

إن حدة التوتر بين العثمانيين والإيرانيين لم تدم طويلا وهذا بعد تدخل كل من روسيا وبريطانيا للوساطة بينهما، وقد كان حرصهما على الوساطة نابع من المحافظة على مصالحهما في المنطقة فبريطانيا لها مشاريع تجارية و ملاحية و روسيا كانت حريصة على تثبيت وجودها في إيران وسد الطريق أمامها والوصول إلى المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط)^(١٠)، وبعد قبول

الطرفين بها، حيث شكلت لجنة الوساطة من الدول الأربعة في بداية عام ١٨٤٣م. وإمعانا في التسوية بين الجانبين تم توقيع معاهدة أرضروم الثانية في ٣١ ماي ١٨٤٧م، والتي تضمنت المسائل المالية والتجارية وتخطيط الحدود في منطقة السليمانية والبصرة وشط العرب وتعيين ممثلين عن الدولتين ورسوم الرعي وتسليم المهاجرين ومنع التنقل عبر الحدود.

لقد زادت معاهدة أرضروم الثانية من معاناتهم بسبب التواطؤ الدولي عليهم، وذلك بتأكيد تقسيم بلادهم وشعبها بين الدولتين بتزكية روسية وبريطانية، ولم يراع الموقعون عليها مصلحة الشعب الكردي بل حتى القبائل الكردية، وبهذا حتمت عليهم العيش في هذا النطاق الجغرافي الذي يستحوذ عليه الإيرانيون والعثمانيون^(١١).

كما توالى فيما بعد توقيع الاتفاقيات والمعاهدات كاتفاقية طهران عام ١٩١١م واتفاقية الأستانة والخاصة بتخطيط الحدود بين الدولتين عام ١٩١٣م والتي ألحق بها بروتوكول الأستانة في نفس السنة، إن هذه الاتفاقيات والمعاهدات المجحفة مثلت جانبا مهما من جوانب التآمر على الشعب الكردي وزادت من تعقيد قضيته وتأزمها^(١٢).

لقد تولدت في نفوسهم مظاهر الكره تجاه العثمانيين والذين أصبحوا ينظرون إليهم بعين الريبة لسياساتهم تجاههم والتي تميزت بالظلم والتعسف، وذلك من خلال مظالم المسؤولين العثمانيين في مناطقهم وفرضهم للضرائب والرسوم الباهضة خاصة على المزارعين ونهب لثرواتهم بل إعدام كل من يناهض سياستهم^(١٣).

وكنتيجة لتصاعد الكفاح التحرري ضد السلطات العثمانية لجأت هذه الأخيرة إلى تغيير أسلوب تعاملها مع الأقليات القومية، حيث قدمت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) Abdulhamid II مشروع دستور جديد عام ١٨٧٦م يعترف بالمساواة والحرية لكل القوميات المشكلة للدولة. إن فكرة إنشاء دولة كردية مستقلة كانت قد اختمرت لدى القادة الكرد الذين عقدوا لهذا الغرض في شهر جويلية ١٨٨٠م مؤتمرا في شمدينان ترأسه الشيخ عبيد الله النهري، حيث تناول مسألة توحيد كل العشائر الكردية^(١٤).

إن انتشار الشعور الوطني في الإمارات الكردية، بين أوساط المتعلمين الوطنيين والتجار تمخض عنه صدور أول جريدة كردية باسم (كردستان) في اسطنبول عام ١٨٩٨م من قبل الأمير مدحت بدرخان، ثم نقل مقرها إلى القاهرة، بعدها جنيف ثم عادت من جديد إلى اسطنبول، ثم تلاها مع مطلع القرن ٢٠م تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية السرية خاصة بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى، غير أن حركتهم القومية أخذت بعدا جديدا خاصة بعد معاهدة لوزان ١٩٢٣م، وتقسيم كردستان بين أربعة دول، فأصبحت قضية دولية بامتياز^(١٥).

٢.٢. التواجد الاستعماري البريطاني في المنطقة وسياساته حتى عام ١٩١٤:

١.٢. التواجد الاستعماري البريطاني في المنطقة:

تعود بدايات التواجد الاستعماري البريطاني في الدولة العثمانية إلى محاولاتها في النصف الثاني من القرن ١٦م، الحصول على امتيازات داخل أراضيها حيث منحها السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) Murad III امتيازات تجارية سنتي ١٥٧٥م و ١٥٨٠م. وقد كان لاتفاقية بلطة ليمان التجارية سنة ١٨٣٨م دور كبير في توغل التجار البريطانيين بشكل واسع، وبذلك مهدت بريطانيا لعمليات توسعها ومد نفوذها في كردستان عن طريق جمع المعلومات حولها بواسطة وكلائها، المبشرين، الدبلوماسيين، علماء الآثار، السواح وغيرهم^(١٦).

إن احتدام الصراع مع روسيا في المنطقة كان له الأثر البالغ في توسيع نفوذها، فقد شهدت الفترة الممتدة من ١٨٣٥م . ١٨٤٠م توافد الكثير من المسؤولين العسكريين والسياسيين البريطانيين على كردستان. وقد عملت على إقامة علاقات تجارية عبر الطرق النهرية مع الهند عبر آسيا الصغرى، من خلال مشروع جيسني عام ١٨٣٥م، والذي أكد على الأهمية الاقتصادية والسياسية لكردستان، وبذلك تمكنوا من مد نفوذهم وتنفيذ مخططاتهم في المنطقة، ومع النصف الثاني من القرن ١٩م تجمعت لديهم معلومات مفصلة عن كردستان، مستغلين البعثات التبشيرية في عملية توسيع نفوذهم والتي لعبت دورا معتبرا في زرع بذور الصراع الديني بين مكونات الشعب الكردي وكمثال على ذلك البعثات التبشيرية الانجليكانية التي قامت بفتح المدارس والتعرف على أخلاق السكان، عاداتهم تقاليدهم، لغتهم، معتقداتهم وغيرها.

لقد هدفت بريطانيا من وراء هذا النشاط إلى تثبيت أقدامها في الدولة العثمانية ولكن دون تجزئتها وبالتالي الحفاظ على وحدتها حتى تقف في وجه الأطماع الروسية^(١٧).

إن الضعف الذي استشرى في جسم الدولتين العثمانية و الإيرانية فيما بين ثلاثينيات القرن ١٩م ومنتصف العقد الثاني من القرن ٢٠م ساعد بريطانيا في تعزيز تواجدها الإستراتيجي على سواحل كلتا الدولتين لغرض السيطرة على الطريق البحري المتجه نحو شبه القارة الهندية.

وكنتيجة لتعاظم انتفاضات وثورات الكرد ضد العثمانيين خاصة، وانفصال محمد علي Muhammad Ali Pasha باشا بمصر ١٨٠٥م وحروب الروس المتوالية ضد العثمانيين وهزيمتهم لهم. ارتأت بريطانيا أنه من مصلحتها الإستراتيجية دعم وحدة أراضي الدولة العثمانية والحفاظ على استقرار السلطة المركزية في كل من طهران واسطنبول.

٢.٢ سياساته حتى عام ١٩١٤ م:

إن اهتمام بريطانيا المتزايد بالمسألة الكردية كان وراء رسم سياساتها تجاهها، ومع تنامي المقاومة الكردية للسلطة العثمانية، استشعرت بريطانيا الخطر خاصة بعد ظهور مقاومة الشيخ عبيد الله النهري القائد الديني والقومي للکرد والذي أدرك مساعيها الحثيثة لعرقلة جهوده نحو توحيد كردستان، لذا أقام علاقات مباشرة مع القوى الأوروبية الكبرى آنذاك أملا في أن لا تقف في وجه طموحاته الاستقلالية.

نلمس ذلك من محتوى إحدى رسائله التي بعث بها إلى القنصل العام البريطاني في تبريز حيث أوضح له بأن الهدف من هذه الرسائل هو «...معالجة الشكاوى الكردية، الكرد تعرضوا إلى سوء المعاملة على يد تركيا وبلاد فارس، وأنه بصحبة قادة القبائل الكردية يأمل الآن في إقامة كردستان على أساس الوحدة والاستقلال...»^(١٨)، كما طمأن القوى الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بضمان حماية أمن المسيحيين، وأن يتساووا مع المسلمين على قدم وساق، وبالمقابل تلتزم بريطانيا بدعمه سياسيا، وإن فشل في إقامة دولة كردستان المستقلة فإنه على استعداد لقبول أية قرارات تصدر من القوى الأوروبية بخصوص مستقبل كردستان، وقد تضمنت هذا الخطاب الرسالة التي بعث بها إلى القنصل البريطاني وليام جي أبوت Wiliam Ji-Appot في أكتوبر ١٨٨٠م^(١٩).

إن السياسة البريطانية تجاه الكرد لم تكن صادقة فقد كانت تنظر إليهم على أنهم مصدر قلق دائم لها، فهم في نظرها وراء إثارة القلاقل والاضطرابات في المنطقة، فقد وقفت الدبلوماسية البريطانية تجاههم موقفا مخذلا بعد انتفاضة يزدان شيربدرخان عام ١٨٥٤م، حيث استخدمت جميع الوسائل كمحاولة منها لتهذنة الثائرين بعد أن أجرى قنصلها في الموصل مفاوضات مع قيادة الثورة التي وعدها برفع مطالبها إلى السلطات التركية مرغما إياها على توقيع اتفاقية السلام مع العثمانيين^(٢٠)، في المقابل سعت إلى تقريب وجهات النظر بين الإيرانيين والعثمانيين وإزالة مظاهر الخلاف بينهم حتى يمكن القضاء على ثورات الكرد عسكريا.

وقد وضحت ذلك البرقية التي أرسلها الوزير البريطاني في طهران أف.تومسون Af.Thomsson إلى وزير خارجية بلاده إيرل غرانفيل Airelle-Granville بأنهنصح الحكومة الإيرانية على ضرورة التعاون مع الطرف التركي لقمع انتفاضة الكرد ومراقبة الحدود بين البلدين خاصة وأن بريطانيا كانت تخشى من التمدد الروسي في كلا الدولتين، وأن هذا التوسع لا يخدم مصالحها السياسية والعسكرية، وبذلك أيدت تعامل الحكومتين مع احتجاجات الكرد أمينا بدل الحوار والمفاوضات معهم لا اعتقادها بأن تحركهم نحو الاستقلال يعني إضعاف الدولتين^(٢١).

ومع بداية القرن ٢٠م تجلت سياساتها ومواقفها السلبية المخذلة تجاه كردستان الإيرانية وكردستان العثمانية، ولتأمين مصالحها في المنطقة وقّعت اتفاقية مع روسيا عام ١٩٠٧م نصت بنودها على ضرورة حماية مصالح البلدين الجغرافية والاقتصادية المشتركة وبضرورة احترام مصالح الطرف الآخر حتى يستتب الأمن في كردستان الإيرانية وكردستان العثمانية، ومع بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، رأى البريطانيون أن سياساتهم لا بد أن تؤثر في مستقبل كردستان السياسي بشكل واضح.

٣. القضية الكردية والتسويات الاستعمارية:

١٠٣ اتفاقية سايكس بيكو سazanوف ١٩١٦م:

لقد شكلت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م - ١٩١٨م منعرجا حاسما في تاريخ الكرد حيث أقحموا فيها دون إرادة منهم، ولم تكن لهم مصلحة فيها، فهم لم يكونوا كيانا خاصا حتى يدافعوا عنه، ولا حتى وقوفهم مع طرف ضد الآخر، لذا كانت مشاركتهم على الجبهتين القوقازية والعراقية، فقد دافعوا عن تركيا باسم العاطفة الدينية وهذا بعد أن دفعت بهما إلى جبهات القتال ضد الأرمن والآشوريين الذين وقفوا إلى جانب الحلفاء وقد نجم عن مشاركتهم هذه خسائر فادحة في صفوفهم .

إن بلادهم تحولت ولمدة أربع سنوات إلى ساحات للمواجهة بين جيوش عديدة تورطت في أحداث الحرب، التي دفعت بمجرياتها بريطانيا^(٢٢) إلى العمل مع روسيا وفرنسا من أجل تمزيق وتجزئة الدولة العثمانية وإيران وبالتالي الهيمنة على الأقاليم والمناطق الواقعة في كردستان.

ولهذا الغرض شكل وزير الخارجية البريطانية هربرت هنري إسكويث Herbert Henry Asquith لجنة مستقلة ضمت عدة وزارات في شهر أبريل ١٩١٥م انحصرت مهمتها في تحديد نظرة بريطانيا للمنطقة بعد نهاية أحداث الحرب وضمان حماية مصالحها فيها، وقد ترأس هذه اللجنة موريس دي بونسن (Moris Dobonson) مساعد وزير الخارجية، وقد خلص تقريرها إلى تبني عدة خيارات كان من بينها الخيار الأخير الذي استند إلى فكرة الحكم الذاتي للشعوب غير التركية، مغفلا بذلك تماما الآمال السياسية للكرد الذين رأت فيهم عدم أهليتهم لتكوين قومية أو شعب وأنهم ليسوا بحاجة إلى مساعدة منها، وبالتالي فإن كردستان العثمانية توزع بين كيانات سياسية وعرقية على أساس خارطة جديدة للمنطقة تدرج ضمنها كردستان الشمالية ضمن الأراضي الأرمنية وكردستان الجنوبية ضمن الأراضي العراقية^(٢٣).

الخريطة المرفقة بالاتفاقية ويكون لفرنسا في المنطقة (A) ولبريطانيا العظمى في المنطقة (B) أولوية الحق في المشروعات والقروض المحلية، ولهما وحدهما تقديم المستشارين والموظفين الأجانب الذين تطلبهم الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة.

يسمح لكل من فرنسا في المنطقة الزرقاء (ساحل الشام) ولبريطانيا في المنطقة الحمراء (العراق الأدنى جنوبي بغداد حتى الخليج) بإنشاء ما يريانه من إدارة مباشرة أو غير مباشرة بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة.

أن تنشأ في المنطقة السمراء أو المنطقة الخضراء (فلسطين) إدارة دولية مشتركة يقرر شكلها بعد استفتاء روسيا أولاً ثم استفتاء الحلفاء الآخرين ومندوبي شريف مكة.

أن يعطى لبريطانيا ثغر حيفا وثمر عكا ويضمن لها المقدار الكافي من مياه نهري دجلة والفرات في منطقة (A) لإرواء منطقة (B) وتتعهد حكومة جلالة الملك أن لا تخاير في أي زمن كان دولة من الدول للتنازل لها عن جزيرة قبرص بلا موافقة حكومة فرنسا.

١- تكون الإسكندرونة ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة الإمبراطورية البريطانية (وقد فصلت هذه المادة في حرية مرور البضائع البريطانية في الإسكندرونة وفي السكك الحديدية) وأن تكون حيفا ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة فرنسا وممتلكاتها ومحمياتها (وقد فصلت في حرية مرور البضائع الفرنسية في حيفا وفي السكك الحديدية البريطانية...).

٢- حدود امتداد سكة حديد بغداد جنوباً وشمالاً.

٣- لبريطانيا وحدها حق إنشاء إدارة وتملك سكة حديد إلى حيفا وما تنقله.

٤- اختصت بالرسوم الجمركية والرسوم الداخلية.

٥- لا يجوز للحكومة الفرنسية وكذلك الإنجليزية أن تخاير دولة ثانية في أمر التنازل لها عن حقوقها وعدم التنازل عنها لغير الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة و بموافقة الدول الأخرى.

٦- تتعهد فرنسا وبريطانيا بعدم تملك أرض في جزيرة العرب أو الموافقة لأي دولة على امتلاك أرض بها سواء على السواحل الشرقية منها أو جزر البحر الأحمر، مع إمكان تعديل حدود عدن بسبب إعتداء الترك.

٧- أن تستمر المفاوضات مع العرب لوضع حدود الحكومة أو الحكومات العربية المتحدة كما كان بالنيابة عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية^(٢٥).

٨- الاتفاق على أن الوسائل اللازمة للسيطرة على توريد السلاح إلى الأراضي العربية تستشار فيها الحكومتان البريطانية والفرنسية.

وقد بقيت بنودها سرية إلى أن أفشى الروس محتواها بعد قيام الثورة البلشفية في ١٧ أكتوبر ١٩١٧م، وقد عدت هذه الاتفاقية بمثابة المؤامرة الكبرى لتقسيم الدولة العثمانية.

إن ما يلفت النظر في مضمونها هو أنها لم تُخضع جزءاً من إقليم كردستان فحسب بل حددت بصورة واضحة مصير باقي مناطق الإقليم، كما ضمنت لروسيا حق السيطرة على منطقة كردستان إلى الجنوب من "فان وتبليس"، بين موش، سيرت، مجرى دجلة، جزيرة بن عمر، خط أعالي الجبال المطلة على العمادية ومنطقة مرغافان^(٣٧).

إن ما يستشف من خلال هذه الوثيقة هو تجاهلها تماماً للقضية الكردية وإمعانها في تجزئة كردستان العثمانية، كما أن مارك سايكس حوّل كردستان الجنوبية (كردستان العراق) إلى فضاء للنفوذ البريطاني والفرنسي.

إن اتفاقية سايكس بيكو سازانوف أخرجت القضية الكردية من طابعها الإقليمي إلى طابعها الدولي فهي اتفاقية دولية اشتركت فيها ثلاث دول عقدت قضيتهم، وحطمت حلمهم المشروع في تقرير المصير.

٢.٣ مؤتمر الصلح ١٩١٩م:

لقد أسست نهاية الحرب العالمية الأولى لعهد جديد من العلاقات الدولية، لذا سعت الدول المنتصرة إلى رسم خارطة سياسية جديدة، لمنطقة الشرق الأوسط، وقد كان مؤتمر الصلح الذي انعقد بقصر فرساي بباريس يوم ١٨ جانفي ١٩١٩م فرصة سانحة لشعوب المستعمرات بأن ترفع مطالبها المشروعة أمامه، خاصة بعد خطاب الرئيس الأمريكي طوماس وودرو ولسن Thomas Woodro Wilson الذي ركز فيه على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها^(٣٧).

لقد فوض الشعب الكردي من خلال العشائر والجمعيات السياسية الجنرال الكردي الوطني شريف باشا Sharif Pacha الذي ينحدر من درسيم بكردستان الشمالية و الذي كان سفيراً لتركيا آنذاك في السويد، لتمثيلهم والتحدث باسمهم وتبليغ مطالبهم المشروعة إلى المؤتمر والتي دارت حول حقهم في إقامة دولة كردية مستقلة تقتطع من مناطقهم في تركيا، إيران، العراق وسوريا.

وهذا بعد أن أصدر المجلس الأعلى للحلفاء في ٢٩ جانفي ١٩١٩م قراراً جاء فيه: «... إتفقت دول الحلفاء الكبرى و المحايدة و للأسباب ذاتها، وخاصة بسبب حكم الأتراك السيئ خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت نيرهم. وبسبب مذبحه الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب في الماضي القريب، على فصل أرمينيا، سوريا، ميزوبوتاميا، كردستان، فلسطين وشبه جزيرة العرب

من الإمبراطورية التركية فصلا تاما، ولا ينبغي لذلك إلحاق الضرر بنظام الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية التركية...»^(٢٨)، لذا أرسل شريف باشا رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو Georges Clemenceau بصفته رئيسا للمؤتمر يطالبه فيها بالاعتراف باستقلال كردستان عارضا وجهة نظره أمام المجلس الأعلى للمؤتمر من خلال مذكرتين احتوتا خريطتان لكردستان مطالباً المؤتمرين بتكوين لجنة دولية لخط الحدود استنادا إلى مبدأ القوميات.

كانت المذكرة الأولى يوم ٢٢ مارس ١٩١٩م احتوت على ١٤ صفحة، طالب من خلالها الاعتراف بدولة كردية مستقلة وفق مبادئ ولسن الذي أقر حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما تناول فيها معلومات عن الشعب الكردي وعلاقته بالأرمن مشيرا إلى أن تجزئة بلاده لا تخدم السلم في الشرق، كما أشار إلى: «... أن الأتراك يتظاهرون علنا بأنهم مع المطالب الكردية وأنهم متسامحون ولكن الواقع لا يدل على ذلك مطلقا... إنه منذ أن تسلمت جماعة الإتحاد والترقي السلطة فإن جميع الذين يحملون آمال الحرية القومية تعرضوا للاضطهاد المستمر... وأنه من الواجب الإنساني في المجلس الأعلى أن يمنع إراقة الدماء مجددا... إن السبيل لضمان السلم في كردستان هو التخلي عن مشروع تقسيم هذه البلاد...»^(٢٩).

أما المذكرة الثانية فكانت في ١ مارس ١٩٢٠م وقد أُلح فيها على أن تفصل أراضي كردستان عن الدولة التركية، وأن تؤسس دولة كردية مستقلة كالدولة الأرمنية، تكون حدودها على بحر قزوين حتى البحر المتوسط، كما دعا إلى تكوين لجنة دولية تتولى مهمة الإشراف على ضم الأراضي التي يشكل فيها الكرد الأغلبية إلى الدولة الكردية المحتملة^(٣٠).

إنه ورغم اعتراض الوفدين الإيراني والتركي عن مناقشة القضية الكردية، بل وحتى مشاركة شريف باشا والوفد المرافق له، إلا أنه أحبط المناورات التركية، حين نسق الجهود مع الوفد الأرمني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا BoghosNubarPasha الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية^(٣١)، حيث أصدرنا بيانا مشتركا جاء فيه ما يلي: «إننا بالاتفاق التام معا، نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام على احترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين»^(٣٢).

يمكن القول بأن مؤتمر الصلح أعطى دفعة قوية للقضية الكردية وهذا ما عبر عنه رئيس المؤتمر جورج كليمنصو أمام الحاضرين بالقول: «... إن الأتراك أثبتوا بأجلى برهان أنهم بفضل إدارتهم السيئة ومظالمهم المتنوعة من عصور عديدة، عديمو الكفاءة والأهلية في إدارة العناصر غير التركية، فيجب والحالة هذه ألا نترك أمة ما في إدارة الترك...»^(٣٣).

٣- ٣ معاهدة سيفر ١٩٢٠م

أبرم الحلفاء هذه المعاهدة مع الدولة العثمانية في ١٠ أوت ١٩٢٠م، حضر أشغال مفاوضات الوفد الكردي إلى جانب وفود بريطانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، بلجيكا، اليابان، الحجاز، أرمينيا، وسلطان تركيا^(٣٤)، احتوت على ١٣ بابا و٤٣٣ بنداً صاغتها خمس لجان خاصة.

وقد نصت على حصول الكرد على الاستقلال حسب المواد ٦٢ - ٦٣ - ٦٤، فقد نصت المادة ٦٢: على اللجنة التي تتخذ من إسطنبول مقراً لها والمؤلفة من ٣ أعضاء تعيينهم الحكومات البريطانية، الفرنسية والإيطالية، إعداد لائحة خلال فترة ٦ أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة ووضع موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة بشرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا والتي سيتم تحديدها فيما بعد وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق، كما حددتها المادة: ٢٧ من الفصل الثاني والثالث، وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة وأن يتضمن النظام الخاص بالحكم المحلي ضوابط لحماية الأتوريين، الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق.

ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين عن البريطانيين، الفرنسيين، الإيطاليين الفرس والكرد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة.

أما المادة ٦٣ فشملت موافقة الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة: ٦٢ خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة، كما احتوت المادة: ٦٤ على أنه وفي حالة ما إذا قام الشعب الكردي في المناطق المحددة في المادة: ٦٢.

خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتيح مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال يوصى بمنحه لهم عندئذ وتوافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات وأن تفاصيل هذا التخلي عن البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلاً فلن يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكردية المستقلة للكرد الساكنين في ذلك الجزء من كردستان التي كانت تقع حتى الآن ضمن ولاية الموصل^(٣٥).

يذكر أن معاهدة سيفر تناولت هذه الولاية بصورة منفصلة عن قضية الكرد في تركيا على اعتبار أن أكراد العراق لهم خصائص تميزهم عن أكراد تركيا، وأنه بالإمكان ضمها الى الدولة الكردية المرتقبة في حالة ما إذا تخلت تركيا عن المناطق الكردية برغبة من سكانها وموافقة من الدول المنتصرة (الحلفاء) علما بأنه تم احتلاله من طرف الإنجليز بقيادة الجنرال "مارشال" Marshall، كما احتلوا مدينة الموصل بعد إعلان هدنة نهاية الحرب العالمية الأولى في ١١/١١/١٩١٨م على الرغم من احتجاج الأتراك الذين رأوا في هذه الخطوة خرقا صريحا لما جاء في هدنة "مودروس" والتي تضمنت وقف الأعمال العسكرية ضد تركيا في ٣٠/١٠/١٩١٨.

لقد واصلوا احتلالهم للأجزاء الكردية الأخرى المكونة لولاية الموصل ومنطقة شهرزور وبالتالي السيطرة على كردستان الشمالية التي تم احتلال العديد من مدنها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة، ولقد زاد اكتشاف البترول في كردستان العراق اهتمام بريطانيا بها بشكل خاص مع الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها بلاد ما بين النهرين كذلك^(٣٦).

إن معاهدة سيفر عدت أول اعتراف دولي بالقضية الكردية، فهي وثيقة مهمة لحل معضلتهم، لأنها نصت صراحة على ضرورة إيجاد حل لها في أجزاء من أراضيهم وهذا من خلال تدرج يفضي في نهاية المطاف إلى الاستقلال خاصة بعد أن حصلت الكثير من الشعوب على استقلالها عن الدولة العثمانية، كشعوب البلقان، الأرمن، والشعوب العربية. وقد اعتبر الكثير من الباحثين بأن هذه المعاهدة هي اعتراف رسمي من قبل المجتمع الدولي بحقوقهم في إقامة دولتهم.

لم يكن الأتراك يتوقعون مخرجات هذه المعاهدة فيما يخص الشق الكردي منها، فهم لم يكونوا راضين عنها تماما حيث اعتبروها حكما بالإعدام على تركيا، وهذا بعد وصول مصطفى كمال أتاتورك Mustapha Kamel Atatürk إلى سدة الحكم، وتأمير القوى الكبرى خاصة بريطانيا معه على حساب الكرد حال دون تحقيق أهدافهم، وبذلك بقت هذه المعاهدة حبرا على ورق، رغم أن بنودها احتوت على مؤشرات مهمة وبذلك فقد ولدت ميتة^(٣٧).

إن من بين أسباب فشل تطبيق بنودها هو:

دهاء ومكر كمال أتاتورك الذي خدع الكرد بالتأثير عليهم بإدعائه أن الكفاح الذي يخوضه الكرد والأتراك هو مشترك بين الأمتين المسلمتين تركيا وكردستان، حتى تتخلص تركيا من الوجود الأجنبي واعداء إياهم بمنحهم حقوقهم، الأمر الذي جعل المثقفين، رجال الدين ورؤساء القبائل الكرد يقفون إلى صفه، وقد اتضح ذلك في مؤتمري أرضروم وسيفاس وفي بروتوكول أسماسيا عام ١٩١٩م^(٣٨).

- إن الانتصارات التي أحرزها أتاتورك على الجيش اليوناني عند نهر سكارى في صيف ١٩٢١م، بعد أن خاض حرباً سماها حرب التحرير، وطرد كل القوات الأجنبية تقريباً من تركيا في شهر سبتمبر عام ١٩٢٢م، وإقامته لحكومة موازية في أنقرة ثم إعلان سقوط نظام السلطنة العثمانية في ١٠ نوفمبر ١٩٢٢م، كل هذه الإنجازات قوّت مركزه على الساحتين الداخلية والخارجية في مقابل إضعاف الطرف الكردي.

- الانقسام المجتمعي لدى الكرد بسبب تنظيمهم القبلي والعشائري، مع فقدانهم لرؤية سياسية واضحة مع قلة في النخب السياسية المثقفة والقادرة على إدارة دولتهم المستقبلية.

- عدم إهتمام الحلفاء خاصة بريطانيا بالشأن الكردي وبالتالي عدم تحمسها لقيام دولتهم^(٣٩).

لقد تنصلت بريطانيا من تعهداتها بخصوص إقامة دولة كردية بعد معاهدة سيفر للأسباب التالية:

١. إن الميثاق الوطني التركي الذي وضع سنة ١٩٢٠ طالب بالسيادة على لواء الموصل. حيث كان الانجليز يخشون من أن قيام دولة كردية قد يشجع الكرد على الانضمام تحت الدولة المرتقبة مما سيشكل خطراً على مصالحها في العراق.
٢. إن قيام الكيان الكردي سيكون مصدر تهديد ولا استقرار وإخلال بالتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فهو مبعث قلق لبريطانيا التي استشعرت خطر الدولة الشيوعية الجديدة في الاتحاد السوفياتي.
٣. سعي بريطانيا إلى كسب ود العرب، مما حثّم عليها الوقوف في وجه أية دولة لتقليل مساحة الدولة العربية المرتقبة والتي كان يطالب بها العرب.
٤. إصرار مصطفى كمال أتاتورك على عدم السماح بقيام دولة كردية وأنه يجب على الكرد البقاء ضمن جغرافية تركيا، جعل بريطانيا لا تتحمس كثيراً لفكرة إنشاء دولة كردية، ولهذا قررت ضم مناطق الكرد للعراق بحيث تكون تحت إدارة خاصة بهم، مع التزامها بضمان حقوقهم القومية.
٥. المناورات البريطانية ومسايعها في عدم إيجاد حل للمسألة الكردية في العراق.
٦. انقسام الكرد أنفسهم وعدم توحيد صفوفهم دفع ببريطانيا إلى الاقتناع بأنه لا يمكن التعويل عليهم في حالة قيام دولة خاصة بهم تحافظ على نفوذها وأهدافها في المنطقة.

٧. وقوف الكرد إلى جانب تركيا في الحرب العالمية الأولى، ووقوف العرب إلى جانب بريطانيا ضد تركيا دفعها إلى عدم تبني المطالب الكردية^(٤٠).

٣- ٤ مؤتمر لندن ١٩٢١م

كان كمال أتاتورك ينظر إلى الكرد بأنهم أقلية داخل أراضي تركيا، مؤكداً على أن القومية التركية هي أساس سكان تركيا، كما اتبع سياسة المركز مع تهميش باقي مكونات الجغرافية التركية من غير الأتراك.

وبعد مرور سنة ونصف تقريباً عن توقيع معاهدة سيفر حتى بدأت خيوط المؤامرة تتكشف، فقد تراجع الحلفاء عن وعودهم للكرد بسبب التطورات السياسية والعسكرية التي حدثت في تركيا. وبسبب خوفهم من تنامي المد الشيوعي في المنطقة، فقد أعلنت كل من بريطانيا، فرنسا وإيطاليا يوم ٢٥ جانفي ١٩٢١م عن قرار تضمن توجيه دعوة إلى حكومة أنقرة الجديدة لحضور مؤتمر لندن الذي انعقد في ٢٦ فيفري ١٩٢١م واعتبرت هذه الدعوة بمثابة اعتراف دولي بالنظام الجديد في أنقرة.

لقد ناقش المؤتمر المسائل العالقة منها القضية الكردية، ورغم إبداء الحلفاء لجانب المرونة في محادثاتهم مع أتاتورك إلى أن هذا الأخير أصر على أن هذه المسألة هي شأن داخلي وهي غير مطروحة على طاولة النقاش، مدعياً بأنهم مستعدون للعيش مع إخوانهم الأتراك، لذا أبدت هذه الدول خاصة بريطانيا استعدادها لتعديل معاهدة سيفر دون المساس بجوهرها متخلفة بذلك عن الدعوة لاستقلال وإقامة الدولة الكردية، كما طالبت من تركيا منح الولايات ذات الأغلبية الكردية حكماً ذاتياً، وضبط حدودها بشكل دقيق، غير أن وزير الخارجية التركي بكر سامي Bakr Sami رد بالقول: بأن تركيا لن تمنح الاستقلال الذاتي للكرد وحدهم بل بوجه عام لجميع الولايات مع التزام بلاده بتطبيق اللامركزية الواسعة، كما تنازلت عن مطالبها في ولاية الموصل الواقعة تحت النفوذ البريطاني، وهذا بعد أن أعلن وزير خارجيتها: "أن ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية"^(٤١).

وكخطوة لاحقة سعت بريطانيا لتحديد سياساتها فيما بين النهرين، لذلك عقدت وزارة المستعمرات البريطانية مؤتمر القاهرة ما بين ١٢ / ٢٤ مارس ١٩٢١ لدراسة الوضع السياسي في البلاد العربية، وترشيد النفقات الحربية البريطانية ووضع معالم جديدة لسياستها في المنطقة، وقد ترأس المؤتمر وزير المستعمرات السير ونستون تشرشل Winston Churchill بحضور كبار القادة العسكريين والسياسيين الانجليز وقد بحث المؤتمر فيما يخص العراق النقاط التالية:

- علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا.
 - شكل الحاكم المرشح لحكم العراق.
 - طبيعة القوات العسكرية التي تقع عليها مسؤوليات الدفاع في الدولة الجديدة.
 - حالة الأقليات في العراق، وخاصة الكرد وعلاقتهم بالدولة الجديدة.
- وقد اتخذ المؤتمر قرارا اسند بموجبه للمندوب السامي البريطاني في العراق اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة فيما يخص تطلعات الأقلية الكردية في العراق.
- لقد جرت في هذا المؤتمر مناقشة واسعة للمسألة الكردية في الميزوبوتاميا، حيث نوقشت فكرة إنشاء دولة كردية في الميزوبوتاميا تكون مستقلة اسميا عن الحكومة العراقية الواقعة تحت إشراف المندوب السامي البريطاني المباشر لكن بصلاحيات محدودة، وأن لا تتمتع بالاستقلال الحقيقي، خاصة عن بريطانيا.
- لقد رافع ونستون تشرشل عن مشروع قيام دولة حاجزة صديقة بين العراق وتركيا تدافع وبإخلاص عن المصالح البريطانية و عن نفوذها في المنطقة، كما استطرد قائلاً: بأنه لا يحق الاستخفاف بحقوق الأقلية الكردية، وأن تبقى كردستان الجنوبية كلها تحت إشراف المندوب السامي البريطاني مباشرة وأن تدار بشكل مستقل عن العراق، وبهذه الصورة كرس مؤتمر القاهرة أسس السياسة البريطانية تجاه كردستان العراق وكانت معالمها كالتالي:
- التخلي الفعلي عن ضم الأراضي الكردية الجنوبية التي جاءت في معاهدة سيفر إلى الدولة الكردية المرتقبة.
 - فرض رقابة استعمارية صارمة على كردستان الجنوبية.
 - استقلال الدولة الكردية المرتقبة لمواجهة نشاط الحركة الوطنية العربية والكردية ضد بريطانيا.
- وعموماً فإن المؤتمر لم يقدم رؤية واضحة حول المسألة الكردية في العراق، وكل ما تمخض عنه هو تثبيت نوع العلاقة مع النظام الملكي الجديد فيه بقيادة فيصل Fayçal، والتي أسفرت عن إلحاق الموصل عام ١٩٢٥م بالعراق ليصبح مشكلاً من ثلاث ولايات هي بغداد، الموصل والبصرة^(٤٣).
- وموازة مع مؤتمر لندن عقدت الحكومة التركية اتفاقيات دولية أكدت على شرعية نظام أتاتورك الجديد، فعقدت مع الإتحاد السوفياتي معاهدة موسكو ١٩٢١/٠٣/١٦م، معاهدة صداقة وحسن الجوار مع الفرنسيين المتواجدين في سوريا حملت اسم معاهدة أنقرة حتى يضمن حياد فرنسا تجاه الكرد، معاهدة ألكسندر بول مع الأرمن ومعاهدة قارص التي حددت حدودها الشرقية واتفاقية مودانيا Modanya مع بريطانيا ١٩٢٢/١٠/١١م، بعد أن حلّ مشكلة الموصل معها

وبذلك تخلت عن تصريحات وزير خارجيتها اللورد كيرزون Lord Curzon رئيس وفددها في مفاوضات لوزان والذي كان قد أكد على ضرورة احترام حقوق الكرد، ثم ألحقت ذلك بإلغاء كل الاتفاقيات والمعاهدات السابقة والتي تم توقيعها في عهد حكومة الأستانة خاصة معاهدة سيفر، الأمر الذي فرض واقعا جديدا على المسألة الكردية .

٣- معاهدة لوزان ١٩٢٣:

لقد كان للانتصارات الملفتة لكمال أتاتورك على حساب اليونان دور كبير في إظهار تركيا على أنها دولة قوية خاصة وأنها قامت بتمتين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي.

لقد طلب أتاتورك من النواب الكرد الموالين لتركيا من خلال مشروع قرار تقدم به إلى البرلمان التركي يوم ١٩٢٢/١٠/٣٠ بإبداء رغبتهم في الانفصال أو البقاء ضمن تركيا، فرد النائب الكردي عن منطقة أرضروم حسين عوني بك بالقول: "...هذه البلاد للكرد و الأتراك وإن حق التحدث من هذه المنصة هو للأمتين الكردية والتركية"^(٤٣)، وقد أيد النواب الكرد في البرلمان.

لقد سبقت توقيع المعاهدة مباحثات على مرحلتين الأولى بدأت من ٢٠ نوفمبر عام ١٩٢٢م إلى ٤ فيفري ١٩٢٣م، استمرت لمدة ٣ أشهر، في حين جرت المرحلة الثانية بين ٢٤/٠٤/١٩٢٣م إلى ٢٤/٠٧/١٩٢٣م. وقد أبدت كل من فرنسا وبريطانيا أثناء الجلسة الأولى للمحادثات تفهما كبيرا فيما يخص المسألة الكردية، وخضعتا للشروط التركية التي رفضت مشاركة أي وفد كردي في المباحثات. لقد أعلن وزير الخارجية التركي عصمت إينونو IsmatInono في مباحثات لوزان "...بأن تركيا هي للشعبين التركي والكردي، المتساويين أمام الدولة ويتمتعان بحقوق قومية متساوية"، حيث نصب نفسه ناطقا باسم الأخوة الكردية التركية، وبهذا غصّ المؤتمر الطرف عن أي فكرة تدعو لاستقلال كردستان، بل ولم يتم حتى ذكر اسم الكرد في وثائق المؤتمر وتم توقيع المعاهدة في ٢٤/٧/١٩٢٣م بمدينة لوزان السويسرية.

وبهذا مسحت كل ما جاء في معاهدة سيفر، ولم يذكر في نص المعاهدة أي شيء عن استقلالهم ولا حتى حقوقهم القومية، إلا ما ورد بشكل تلميح في المواد ٣٨- ٣٩- ٤٤ من الفصل الثالث، فقد ورد في المادة ٣٨: التالي: تتعهد الحكومة التركية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم من دون تمييز في العرق والقومية واللغة والدين، وفي المادة ٣٩: لن تصدر أية مضايقات في شأن الممارسة الحرة لكل مواطن تركي لأية لغة كانت، إن كان ذلك في العلاقات الخاصة أم في العلاقات التجارية أم في الدين والصحافة أم في المؤلفات والمطبوعات من مختلف الأنواع أم في الاجتماعات العامة، أما المادة ٤٤: فذكرت بأن تعهدات تركيا هذه هي

تعهدات دولية لا يجوز نقضها في أي حال من الأحوال، وإلا فيكون لكل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان، والدول المؤلفة منها عصبية الأمم، الحق في الإشراف على تنفيذ تركيا لهذه التعهدات بدقة والتدخل ضدها لحملها على تنفيذ لما تعهدت به أمام العالم^(٤٤).

إن أتاتورك بعد أن ضمن عدم التعرض لقضية كردستان في معاهدة لوزان، تنكر لكل التزاماته أمامهم وحتى أمام المجتمع الدولي، لهذا دخلت قضيتهم مرحلة من مراحل القمع، الظلم، الإرهاب، محاربة الشخصية والهوية الكردية، مكوناتها الثقافية واللغوية من خلال محاولات التدجين والتدوين لمكونات الشعب الكردي في المجتمع التركي، كما نجح في التآمر مع الحلفاء لوأدها، ممزقا بذلك وثيقة الميثاق الوطني المصادق عليها في: ٢٨ جانفي ١٩٢٠م والمتعلقة بالمحافظة على حقوق الأقليات^(٤٥)، الأمر الذي نتج عنه تعقيد المسألة الكردية التي يتحمل الحلفاء المسؤولية التاريخية خاصة بريطانيا.

الخاتمة:

لم يحل تقسيم كردستان عمليا بين الدولتين الصفوية والعثمانية في مطلع الفترة الحديثة، من تنامي الشعور القومي في أوساط الكرد، الذين اتخذت قضيتهم منحى آخر بدخول فواعل دولية طبقت إستراتيجية إمبريالية في منطقة الشرق الأوسط من بينها بريطانيا خاصة في القرن التاسع عشر، التي اهتمت ببسط نفوذها السياسي والاقتصادي على كردستان، حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م والذي أتبعته بسلسلة اتفاقيات وتفاهات دولية على حساب شعوب المنطقة، لأجل إنشاء نظام إقليمي جديد فيها .

إن المكر التركي الذي مثله كمال أتاتورك بعد وصوله إلى السلطة، مكنه من التآمر مع بريطانيا وفرنسا ضمن تسويات استعمارية باستبدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان التي لم تتناول حقوق الكرد القومية، ما جعلهم مقسمين بين خمسة دول حديثة، بحدود رسمها الاستعمار وبواقع سياسي اقتصادي اجتماعي وثقافي لم تكن لهم يد فيه حتم عليهم الانصيهار في بوتقة هذه الدول على حساب تطلعاتهم السياسية وإلغاء أي توجه نحو إبراز هويتهم القومية بإقصائهم، إلغائهم، هضم حقوقهم، مصادرة حريتهم ودمجهم من غير إرادتهم ضمن إطار مجتمعات يتمايزون عنها. لقد عاش الشعب الكردي في وطنه لا يملك سيادته ولا استقلاله محروما من حقوقه الأساسية، غير أنه بقي يتطلع إلى إفتكاكها ونيل استقلاله بشتى الوسائل والأساليب ضد دول وقوى احتلت أرضه وصادرت حقه في الحياة، بعد أن عانى ولعهود وعقود طويلة الكثير من المتاعب وجابه العديد من التحديات التي كادت تعصف بوجوده.

إن مقولة "ماعدًا جبالهم ليس للکرد أصدقاء" تلخص مشكلتهم إنهم شعب في حالة ثورة دائمة، وماداموا أكبر شعب بدون دولة قومية في العالم فإنه كان لزاما عليهم إعادة حساباتهم في ظل الأوضاع القائمة وفي ظل المحيط الإقليمي والدولي الذي تتشابك فيه المصالح على حساب قضيتهم العادلة .

الهوامش:

- (١) مرعي فرست: "الدور التاريخي للکرد" الكرد دروب التاريخ الوعرة، تحرير : لقاء مكّي، شبكة الجزيرة
- (٢) للبحوث والدراسات، الدوحة، يونيو، حزيران، ٢٠٠٦، ص: ٢٥.
- (٣) زكي بك محمد أمين: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة: محمد علي عون، [د:ن] بغداد، الطبعة ٢، ص: ٥٨.
- (٤) العبيدي رشو شذى فيصل : " أكراد العراق في العلاقات العراقية الإيرانية ١٩٥٨ - ١٩٧٥" مجلة آداب ذي قار، العدد : ٦ المجلد : ٢، حزيران : ٢٠١٢، جامعة ذي قار، ص : ٢٣٦.
- (٥) The kurds ,Center for Applied Linguistics ,ERIC Washington , D,C September ,1981,p5.
- (٦) دشتي ابراهيم : المسألة الكردية نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وإنعكاساتها الإقليمية، مجلس الأمة، الأمانة العامة، قطاع البحوث والمعلومات، إدارة الدراسات والبحوث، دولة الكويت، أفريل ١٩٩٩، ص: ٦.
- (٧) أحمد مصطفى حسن : « المسألة الكردية والسياسة الدولية دراسة في أسباب ومداخل التأثير »، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد : ٤، الأنبار، ص ٣٠٧.
- (٨) عطوان خضر عباس، نوري إسراء علاء الدين : « فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان »، مجلة المستقبل العربي، العدد : ٤٣٤، أفريل ٢٠١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: ١٧١ - ١٧٢ .
- (٩) هروتي سعدى عثمان : كوردستان والإمبراطورية العثمانية، مطبعة خاني، دهوك، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص: ٣٩.
- (١٠) العليايوي عبد الله محمد علي : « جذور المشكلة الكردية »، تحرير لقاء مكّي، المرجع السابق: ص ٣٤.
- (١١) هروتي سعدى عثمان: المرجع السابق، ص ص ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ .

- (١١) عبد الصمد كاميران، الدوسكي أحمد : كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٧١- ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٧.
- (١٢) العلياوي عبد الله محمد علي : المرجع السابق، ص ٣٥.
- (١٣) شمو سليم قادر: موقف الكورد من حرب الإستقلال التركية ١٩١٩ - ١٩٢٢، مطبعة خاني، دهوك، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١٩.
- (١٤) حصاف اسماعيل محمد: كوردستان والمسألة الكردية، مطبعة خاني، دهوك، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١٥٨.
- (١٥) النجار شيرزاد أحمد: «تطور الفكر القومي الكردي نظرة عامة» تحرير : لقاء مكي، ص ٤٤.
- (١٦) عبد الصمد كاميران، الدوسكي أحمد: المرجع السابق، ص ١٨٢ - ١٨٣.
- (١٧) نفسه : ص ١٨٣.
- (١٨) إسكندر سعد بشير: المرجع السابق، ص ١٢.
- (١٩) نفسه: ص ٤٣.
- (٢٠) حصاف إسماعيل محمد : المرجع السابق، ص ١٥٧.
- (٢١) إسكندر سعد بشير : المرجع السابق، ص ٤٦.
- (٢٢) محمد سمر فضلا عبد الحميد : أكراد العراق تحت حكم الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: رأفت غنيمي الشيخ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، (د.ت)، ص ٦٢.
- (٢٣) إسكندر سعد بشير : المرجع السابق، ص ٦٢.
- (24) Hawkar Muheddin Jalil : The British Administration of South Kurdistan and Local Responses 1918-1932, Thesis Submitted for the degree of Doctor of Philosophy, school of History, Politics & International relations , University of Leicester, 2017, p 41.
- (٢٥) نجم زين الدين العابدين شمس الدين : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥.
- (٢٦) نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧.
- (27) Muhammed Peshawa Abdulkhaliq ,US perspectives on kurdish Independence from Iraq 1972 -2011,A thesis Submitted in fulfillment of the Requirements for the degree of Doctor of philosophy in politics and International relations ,Research Institute for Law, politics and Justice Keele university,newcastle,England 2012 , p 28
- (٢٨) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني حتى الغزو الأمريكي ١٩١٤ - ٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ١٠٣.
- (٢٩) العلياوي عبد الله محمد علي : المرجع السابق، ص ٣٦.
- (٣٠) حسن وليدة: معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط، المركز الكردي للدراسات، القاهرة ٢٠١٨، ص ٤.

- (٣١) أستييان أرشاك سافر : الكرد وكردستان، ترجمة : أحمد الخليل، مؤسسة الكتاب الإلكتروني، [د، ب] ٢٠١٥
- : ص ١٢٨.
- (٣٢) حسن وليدة : المرجع السابق، ص ٤. أيضا Hawkar Muheddin Jalil : opcit, p74
- (٣٣) شيركوه بله ج : القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٧٩.
- (٣٤) حصاف إسماعيل محمد، المرجع السابق، ص ٢١٥..
- (٣٥) حسن وليدة: المرجع السابق، ص ٠٦.
- (٣٦) علي موسى السيد: "القضية الكردية في العراق من الإستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ١٤. أيضا حامد محمود عيسى، المرجع السابق، ص ٣٤
- (37) Muhammed peshawa abdukhaliq , op-cit, p28.
- (٣٨) غورغاس جوردي: الحركة الكردية التركية في المنفى، ترجمة: جورج البطل، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، كردستان العراق، الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٣م، ص ١٨.
- (٣٩) حصاف إسماعيل محمد، المرجع السابق، ص ٢١٨.
- (٤٠) حامد محمود عيسى، المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٦ - ٥٧.
- (٤١) حسن وليدة: المرجع السابق، ص ٠٧.
- (٤٢) حامد محمود عيسى، المرجع السابق، ص ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ .
- (٤٣) عقلاان خالد: الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ماي ٢٠١٧، ص ١٤.
- (٤٤) نفسه، ص ١٤
- (٤٥) حصاف إسماعيل محمد، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

به‌ریتانیا و کیشیه‌یا کوردان دناقبه‌را په‌یمانین ئیمپریالی دا

۱۹۱۶ - ۱۹۲۳

پوخته:

هیزین ئیمپریالی یین ئەوروپی هەر ژ دەستپیکا سەدهیی ۱۹ دەست ب سەر دەقه‌را روژه‌لاتا ناهه‌راستدا کرتن و ئەو ئیخستنه ژیر هه‌ژمونا خوه یا سیاسی و له‌شکهری، و دەست ب تالانکرنا سامان و داهااتین وی یین مروقی و سروشتی کرن، و ئیک ژوان جهان کوردستان بوو ئەوا ل سەر چوار پارچه‌یان دابه‌ش بووی و ل سەر وه‌لاتین ده‌قه‌ری هاتیه پارقه‌کرن بیی کو تاییه‌تمه‌ندیین وی یین ئایینی و زمانی و رموشه‌نبیری به‌رچاڤ و مرگرن.

بو ئیکه‌م جار ئەڤ چه‌نده د په‌یمانا سایکس بیکو سازانووڤ ۱۹۱۶ دناقبه‌را وه‌لاتین به‌ریتانیا، فه‌رنسا و رووسیدا جیگیر بوو، و بشتی جه‌نگی جیهانیی ئیکی و د کونگری سیقه‌ردا تورکیا شکه‌ستی هاته پابه‌ندکرن کو چاره‌سهریا کیشیه‌یا کوردان بکه‌ت، لی تورکیا ب سه‌روکاتیا ئەتاتورکیا شیا خوه ژ به‌ندیین وی رزگار بکه‌ت، و ئەڤی چه‌ندی رموشا کوردان ناله‌بارتر کر و بوو ئەگەر کو خه‌ونا وان د ئاڤاکرنا دموئه‌تیدا ژناڤ بجیت...

د کونگری لوزان ۱۹۲۳ گشاشا تورکان ل سەر هه‌ڤه‌یه‌مانان زیده‌تر بوو و ب ڤی رهنگی کوردستان هاته پشتگوه‌ هاقیتن و ب ڤی رهنگی دموئه‌تین مه‌زن په‌رپرسیاریا ئەخلاقیا خوه ل هه‌مبه‌ر کیشا رمویا کوردان ژبیر کر و به‌رپه‌ره‌کی نوی ژ هه‌ڤرکیی دناقبه‌را کوردان و هەر ئیک ژ ئیران، تورکیا، سوریا و عراقی ده‌ستپیکر.

په‌یشتین سه‌رمکی: سایکس بیکو، سیقه‌ر، به‌ریتانیا، تورکیا، لوزان.

Britain and the Kurdish Issue through Treaties of Colonization (1916-1923)

Abstract:

Since the early beginning of the nineteenth century, the different colonial European forces started a harsh conquest to the Middle East and forced it to bend and lean under its political and military exhaustion. They were divided into small states and deprived of their various rich raw materials. Great Britain played an important role in this operation since it was the ancient traditional colonial force in the division and separation of many eastern communities regardless their history as well as their cultures. New states were created on behalf of other people's dream. One of that is the people of Kurdistan which were distributed to the neighbouring countries with no consideration to their religion or their culture as well as their language. The secret (Sykes-Picot-Sazanov) agreement in 1916 which was signed after the Cairo negotiations between the French and the British representatives and the Russian representative in Saint-Petersburg, Russia supervised and guaranteed that conspiracy which split the Mesopotamia into many states. Consequently the Turkish legacy was divided into different states. The Kurd people were the first victims of that conspiracy. Thus the Kurd issue was then internationalised.

By the end of the World War I in 1918, a peace conference was held in 1919, and the defeated Ottoman Empire despite it signed (Sevres) agreement in 1920, which guaranteed the Kurd's right for a fair solution. Turkey under the lead of Mustapha Kamal hindered the execution of its recommendations. That embarrassing situation increased their sufferings in the establishment and settlement of an independent state, their dream to found a new state vanished despite the London conference in 1921 attempts to find a final solution to them. But the Turkish pressures on the allied countries increased by the treaty of (Losane), where the Kurd issue was completely marginalised. To conclude, we can say that Turkey in addition to the great nations shared the moral responsibility of Kurd's sufferings. A new conflict appeared then with Turkey, Iran, Syria, Iraq which was characterised by violence, clashes and non-stability.

Key words: *Sykes-Picot, Sevres, British, Turkey, Lausanne.*